

Distr.: General
21 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونته (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، السيد كيلايلي

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بيان من رئيس الجمعية العامة

١ - السيد النصر (قطر)، رئيس الجمعية العامة: قال إن المنظمة يجب أن تظل قادرة على الاستجابة بحيث يتسنى لها التغلب على التحديات الكثيرة التي تواجه العالم. وإدراكاً منه لذلك، فقد جعل من إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة محور تركيز الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وأضاف أن ذلك الجهد لا يمكن أن يُكَلَّل بالنجاح دون توفير الموارد المالية والبشرية؛ وممارسة السلطة والرقابة والشفافية؛ وإظهار إرادة سياسية تدعم وتنفيذ الإجراءات المتخذة. وتوقع على عاتق اللجنة الخامسة مسؤولية معالجة تلك المسائل.

٢ - وأردف يقول إن أساليب عمل اللجنة وعمليات اتخاذ القرار داخلها يجب أن تتسم بالكفاءة والفعالية. ولذا فمن الملائم أن تفكر اللجنة ملياً في التحسينات الممكنة وأن تقوم بتحديد تلك التحسينات. ومن شأن مصداقية اللجنة كهيئة مسؤولة أن تتحسن إذا التزمت بالتاريخ المعلن لإتمام عملها.

٣ - بيد أن البت في البنود الواردة في جدول أعمال اللجنة في موعدها يتوقف على مواقف وأولويات أعضائها. وكما أنه ينبغي للأمانة العامة تقديم اقتراحات مدروسة جيداً، فإنه يتعين على الدول الأعضاء إجراء مفاوضات بطريقة تتسم بالتركيز، بحيث يتم تجنب ما يؤثر سلباً على اللجنة من تقاعس وتأخير. ومن شأن هذا النهج أن يدخر الموارد المنفقة على خدمات المؤتمرات والمنشورات. وأكد التزامه بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وهو ما يقع في صميم ميثاق الأمم المتحدة.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/66/16)

٤ - السيد لاسارتي (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): ذكر، وهو يعرض تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورها الحادية والخمسين (A/66/16)، بالدور المركزي لتلك الهيئة في تخطيط وبرمجة ورصد وتقييم وتنسيق أنشطة المنظمة. ولما كانت الجمعية العامة قد اعتمدت بالفعل، في قرارها ٢٤٤/٦٥، الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد قصرت لجنة البرنامج والتنسيق عملها في تلك الجلسة على بحث التقرير الموحد للأمين العام عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين والناجمة عن إسناد ولايات جديدة أو منقحة لفترة السنتين الراهنة والمقبلة.

٥ - وأردف يقول إن لجنة البرنامج والتنسيق واجهت، في دورتها الأخيرة، بعض القيود المفروضة على قدرتها على العمل بفعالية، بما في ذلك استمرار الشغور بالنسبة لممثلي مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ومجموعة الدول الآسيوية، وغياب التقارير المعنية ذات الصلة من وحدة التفتيش المشتركة للسنة الثانية على التوالي. ويتعارض ذلك مع رغبة الجمعية العامة في قيام تعاون أوثق بين لجنة البرنامج والتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة. وأعرب عن أمل لجنة البرنامج والتنسيق في تحسن الوضع، بحيث يتسنى لها مجدداً الوفاء بمتطلبات الفقرة ٦ من اختصاصاتها الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠).

٦ - وأفاد أن لجنة البرنامج والتنسيق دعت، في توصياتها بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج، إلى إدخال تغييرات على الإنجازات المنشودة ومؤشرات الإنجاز للمستوطنات البشرية ولهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة

المكتب عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق السابقة بشأن البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية (E/AC.51/2011/3).

١٠ - وواصل حديثه قائلاً إن لجنة البرنامج والتنسيق، في استنتاجاتها وتوصياتها بشأن التقرير الأول، أبرزت أهمية الدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار قاعدة التنمية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم المقدم لعملية صنع القرارات الحكومية الدولية وبالتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام العمل على شحذ التركيز الاستراتيجي للإدارة، وتحسين الأولويات والأنشطة النقدية، وتوضيح دورها المحدد في بناء القدرات، وتخفيف التعاون مع الكيانات الميدانية التابعة للأمم المتحدة.

١١ - وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق، في استنتاجاتها وتوصياتها بشأن التقرير الثاني، شددت على الحاجة إلى قيام البعثات المعنية بتعزيز تعاونها مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل تحسين صون السلم والأمن الدوليين. وبينما نوهت اللجنة بالتقدم المحرز في تعريف وتطبيق مبادئ توجيهية بشأن دور ومسؤوليات البعثات السياسية الخاصة الميدانية، وتحسين التنسيق والتعاون بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بتلك البعثات، فإنها لاحظت الفشل في التنفيذ الكامل لبعض توصياتها السابقة. ولذا فقد أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام كفالة التخطيط الاستراتيجي الشامل، في سياق الموازنة القائمة على النتائج، على نحو يراعي بصورة خاصة الحاجة إلى وجود مؤشرات للإنجاز تكون أكثر جدوى وتحسين الربط بين أهداف البعثات وأنشطتها وإنجازاتها.

الأمم المتحدة للمرأة)، وإلى إدخال تغيير على السرد المتصل بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

٧ - واستطرد قائلاً إن لجنة البرنامج والتنسيق، في استنتاجاتها وتوصياتها بشأن أنشطة التقييم، أبرزت التحسينات الممكنة في عملية اتخاذ القرار من خلال الارتقاء بالشفافية، والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة، وتصميم البرامج وتنفيذها، وتنفيذ الولايات الحكومية الدولية، واستخدام الموارد. وأضاف أن التقييم الصحيح يتوقف على التزام قوي من الموظفين على كل مستويات الإدارة، وعلى توفر الموارد المالية والبشرية الكافية، واستخدام مؤشرات الإدارة المحددة والقابلة للقياس والممكن تحقيقها وذات الصلة والمحددة المدة. وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تعظيم تأثير التقييم على التخطيط الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في الأجلين المتوسط والطويل.

٨ - واسترسل يقول إنه، عند النظر تحديداً في عمليات التقييم التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك تقريره بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/66/71)، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة تركيز تقارير تلك الهيئة على تأثير البرامج والنتائج المحرزة، وإجراء متابعة منتظمة للتقدم المحرز. وينبغي للنهج المتبع في التقييم أن يكون أكثر انتظاماً، بحيث يحدد أوجه التكامل والتآزر ويعزز التنسيق بين جميع القطاعات ذات الصلة.

٩ - وأوضح أن لجنة البرنامج والتنسيق ركزت، في دورتها الأخيرة، على تقرير التقييم البرنامجي الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2011/2) وعلى تقرير

المتحدة تجديد التزامها بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال ترشيد نظامها القائم على النتائج في رصد وتقييم تأثير دعمها لتنفيذ الشراكة الجديدة. وإقرارا منها بالدعم المتواصل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مجموعات آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تعزيز أوجه التآزر بين كيانات الأمم المتحدة التي تشارك في نظام المجموعات، وذلك من أجل القضاء على الازدواجية في العمل وعدم الكفاءة في استخدام الموارد.

١٧ - السيد دي لوكا (الأرجنتين): متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن تخطيط البرامج يفى بالوظيفة الحيوية المتمثلة في ترجمة الولايات الحكومية الدولية إلى إجراءات قابلة للتطبيق. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق، بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بشؤون التخطيط والبرمجة والتنسيق، لا توفر فقط إرشادا قيما للأمانة العامة عن طريق تفسير النوايا التشريعية، وإنما تساعد أيضا في تجنب التداخل والازدواجية من خلال استحداث إجراءات للتقييم. وإذا تُذكر مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/66/71)، فإنها تتوقع التنفيذ الحثيث للاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة من قبل مديري الأمانة العامة.

١٨ - وأردف قائلا إن المجموعة أقرت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع تأكيدها على أن الدول الأعضاء وحدها تملك صلاحية تحديد أولويات الأمم المتحدة. وترى المجموعة أن تلك الهيئة ينبغي أن تضطلع بدور شامل، وتساعد الدول الأعضاء على الصعيد الوطني بناء على طلبها، وتنسق

١٢ - وأكد أن لجنة البرنامج والتنسيق سوف تنظر في دورتها المقبلة في تقييم برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٣ - واستطرد قائلا إن استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بمسائل التنسيق تتصل أساسا بمجالات الأنشطة المشتملة على أهداف معقدة وعدد كبير من الجهات المعنية والحاجة إلى التنفيذ الكامل والمتزامن للولايات الحكومية الدولية، ولذا فإنها تطرح تحديات خاصة. وتشمل تلك الأنشطة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المزمع عقده في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢. وفي مثل تلك الحالات، يكون الدور التنسيقي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق قيما.

١٤ - وأضاف قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق ركزت تحديدا على نظرها في التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعامي ٢٠١٠/٢٠١١ (E/2011/104)، وتقرير الأمين العام بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2011/4).

١٥ - وفيما يتعلق بالتقرير الأول، قال إن لجنة البرنامج والتنسيق شددت على الحاجة إلى إجراء تقييم مستقل للمشاريع الرائدة الثمانية المتعلقة بـ "توحيد الأداء"، والحاجة إلى زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء التي تجريها الأمم المتحدة؛ والحاجة إلى تقوية تعاون مجلس الرؤساء التنفيذيين مع لجنة الخدمة المدنية الدولية.

١٦ - وفيما يتعلق بالتقرير الثاني، ذكر أن لجنة البرنامج والتنسيق أعربت عن رأيها القائل بأنه ينبغي لمنظومة الأمم

٢٢ - وأردف يقول إنه ينبغي لأطر العمل المنطقية المنطبقة على هيئات الأمم المتحدة تيسير تقييم البرامج من قبل الدول الأعضاء وتخصيص الموارد البرنامجية الملائمة. وبناء عليه، ينبغي للأمانة العامة صياغة أطر العمل هذه في ظل امتثال صارم للولايات التشريعية والإجراءات الضرورية للوفاء بتلك الولايات. وأضاف أن وفده ووفود أخرى اقترحت إدخال تعديلات على أطر العمل المنطقية لأنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية كفالة التزاما أوثق بتلك المبادئ. وأعرب عن أمله في نشر التعديلات المعتمدة على مختلف أطر العمل المنطقية دون تأخير لا مبرر له.

٢٣ - وذكر بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أعربت، على مدى قرابة ثلاث سنوات، عن قلقها بشأن توحيد ولايتي المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذ ذكر أيضاً بأن اللجنة لا تزال تنتظر التقرير بشأن مكتب المستشار الخاص الذي وعدت به الأمانة العامة أثناء المشاورات غير الرسمية في الدورة السابقة للجمعية، وبأن لجنة البرنامج والتنسيق قد أشارت إلى المسألة في تقارير متتالية صدرت خلال دوراتها، ولا سيما في الفقرة ١٣١ من أحدث تقاريرها، فإنه أعرب عن رغبة وفده في أن تتوصل الأمانة العامة إلى حل حاسم.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/66/188)

٢٤ - السيد كريشنان (مكتب الأمم المتحدة للشراكات): قال، وهو يعرض تقرير الأمين العام المتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة للشراكات في عام ٢٠١٠، إن فصول التقرير الثلاثة تغطي صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية،

جهودها مع جهود سائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١٩ - واسترسل يقول إنه ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، تعزيز شفافية المجلس وإمكانية مساءلته أمام الدول الأعضاء. ومثلما أشارت لجنة البرنامج والتنسيق في استنتاجاتها وتوصياتها، ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين العمل وفقاً لولايتهم المتعلقة بتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة، وبما يتسق مع الولايات الحكومية الدولية المنوطة بالمنظمات الأعضاء فيه. وينبغي أن يقوم حوار وتعاون فعالين بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن المجموعة ترحب بدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبالنظر في ذلك من قبل لجنة البرنامج والتنسيق، لكنها تجد صعوبة في فهم التأخر في ملء الوظيفة الشاغرة لوكيل الأمين العام المسؤول عن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة كلياً توصية لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ١٣١ من تقريرها. كما تتوقع المجموعة اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة مسألة غياب التقرير الذي وعدت به اللجنة بهذا الشأن خلال المشاورات غير الرسمية الجارية خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والسنتين.

٢١ - السيد كومرباتش (كوبا): قال إن وفده يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، لكن القلق يحدوه لأن وحدة التفتيش المشتركة لم تقدم أي تقارير لكي تنظر فيها اللجنة، وهي بذلك صارت بعكس الرغبة في حوار وتنسيق أفضل بين الهيئتين التي أعرب عنها كلٌّ من لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة.

يوصلها للمنظمة مكتب الأمم المتحدة للشراكات. وينبغي تذكُّر أن تلك الموارد أحيانا ما تسهم بها جهات مانحة تتمتع بثروة ونفوذ كبيرين، ولذا فإن الرقابة ضرورية. ودعا الرئيس اللجنة إلى اعتماد الصيغة الشفوية التالية لمشروع المقرر بشأن مكتب الأمم المتحدة للشراكات:

”إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات^(١)،

تحيط علما بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات^(١)،

٢٩ - اعتمد مشروع المقرر.

ورُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وخدمات المشورة والدعوة لصالح الشراكات.

٢٥ - وأردف يقول إن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي أنشئ في عام ١٩٩٨ لكي يكون بمثابة حلقة وصل بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، نقل مبلغا تراكميا إجماليا قدره نحو ١,٢ بليون دولار من الموارد الإضافية إلى المنظمة في المجالات الرئيسية الأربع لعمل المؤسسة: صحة النساء والأطفال؛ النساء والسكان؛ الطاقة المستدامة وتغير المناخ؛ السلام والأمن وحقوق الإنسان. وأفاد أن المرفق ١ للتقرير يكشف عن توزيع ٥٠٧ مشاريع نُفذت في ١٢٤ بلدا. بمشاركة ٤٣ هيئة من هيئات الأمم المتحدة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية قد تابع في عام ٢٠١٠ برنامجه السنوي لتقييم طلبات المشاريع، حيث أجرى عمليات مراقبة الجودة وتساور مع الأطراف المعنية قبل تقديم ما أوصى به من اقتراحات إلى الأمين العام للموافقة عليها. وأضاف أن الدورة الرابعة من طلبات التمويل أسفرت عن قائمة من ٦٥ مشروعا معتمدا. وأسفرت الدورة الخامسة، التي شهدت تلقي عدد غير مسبوق من الطلبات قدره ٣٧٠٠ طلب، عن قائمة من ٦٤ مشروعا معتمدا.

٢٧ - واسترسل يقول إن خدمات المشورة والدعوة لصالح الشراكات قد واصلت توفير مشورة مكتب الأمم المتحدة إلى للشراكات إلى شركات القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالحد من الفقر والتعليم والصحة والإغاثة من الكوارث والمساعدة الإنسانية.

٢٨ - الرئيس: قال إن التقرير يُعد وسيلة قيمة لتوفير المعلومات الشفافة للدول الأعضاء بشأن استخدام الموارد التي

(١) A/66/188.